مداخلة خاصة بالملتقى الدولي حول موضوع:

الجماعات المحلية في الوطن العربي (الرهانات و التحديات)

جامعة غرداية – كلية الحقوق و العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية

Seminarcollectiviteslocales23@gmail.com

- **الاسم و اللقب :** اسمهان بن سعيد.
- **الدرجة العلمية :** طالبة دكتوره .
- **المؤسسة الجامعية :** جامعة المسيلة .

Ismahane.benseid@univ-msila.dz

- **الاسم و اللقب:** عمر بورنان .
- **الدرجة العلمية:** استاذ محاضر – أ
- **المؤسسة الجامعية :** جامعة المسيلة .

omar.bournane@univ-msila.dz

مجال المداخلة:

المحور الثالث : اشكاليات الجماعات المحلية في الوطن العربي

عنوان المداخلة: إشكالية تنفيذ

السياسات العامة في البلدية الجزائرية .

مقدمة :

تعتبر البلدية قاعدة للامركزية الادارية في الدولة، حيث انها تعمل على تخفيف الاعباء الملقاة على عاتق الوحدات المركزية باعتبارها الاقرب للمواطن، فتكون قادرة على معرفة متطلباته و احتياجاته فتعمل على تلبيتها في حدود الامكانيات و الصلاحيات المتاحة . حيث تقوم هذه الوحدة المحلية على العديد من المرتكزات ولعل اهمها اللامركزية الادارية التي من خلالها يتم توزيع الوظيفة الادارية بين الوحدة المركزية و الوحدات المحلية من خلال منحها مجموعة من الصلاحيات تمكنها من مباشرة مهامها مع ابقاء الوصاية الادارية عليها من قبل المركز ، كما ان البلدية تشارك في صنع وتنفيد السياسات العامة في حدود ما يسمح به القانون و التنظيم المعمول به ، و في اثناء اداءها لمهامها تتعرض لمجموعة من العراقيل و الاشكاليات التي تعيق تنفيذ السياسات العامة فيها ، من هنا يجدر بنا طرح الإشكالية التالية : كيف تساهم البلدية في تنفيذ السياسات العامة المحلية ؟

ومن أجل معالجة هذا الموضوع الهام و الإجابة على الإشكالية فقد تم تقسيم المداخلة إلى المحاور التالية:

اولا: مفهوم السياسة العامة

ثانيا: البلدية فاعل في تنفيذ السياسية العامة

ثالثا: العراقيل التي تواجه البلدية في تنفيذ السياسة العامة :

رابعا : سبل تحسين اداء الجماعات المحلية في تنفيذ السياسة العامة

اولا: مفهوم السياسة العامة

- **تعريف السياسية:**

يمكن تعريف السياسة على أنها الإجراءات والأساليب التي تسهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على والمجتمعات البشرية. تشير كلمة "سياسة"، مثل الكلمات الأخرى ذات الدلالة العلمية والفنية المُستخدمة من قبل العلماء والكتَّاب والمفكرين وغيرهم، إلى معاني متعددة.

لغويًا، يمكن تعريف السياسة من "ساس يسوس" بمعنى "قاد رأس"، وتشمل أيضًا "الترويض والتدريب على وضع معين"، وتتضمن "التربية والتوجيه"، وتدل على "صدار الأمر والعناية والرعاية"، وتستخدم أيضًا للإشارة إلى "الاشراف على شيء"، وتعبِّر عن "الاهتمام به والقيام به" من النواحي السياسية[1].

اصطلاحا، السياسة، كمصطلح، يمكن أن تتعدد تعاريفها بناءً على السياق والمفهوم المراد التعبير عنه. هذه بعض التعاريف المتعددة للسياسة:

- تعني السياسة، وفقًا لتعريف **هارولد السويل**،بأنه دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ، أو انه دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا من القيم المختلفة وكيف ومتى؟" باستخدام الموارد المحدودة[2].
- تعرف السياسة أيضًا، وفقًا **لديفيد إيستون،** على أنها عملية التوزيع السلطوي للقيم المختلفة من اجل المجتمع، أي هو علم دراسة كيفية تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة" [3].

---

[1] علاء محمد مطر ، مبادئ علم السياسة ، جامعة الإسراء-غزة، سبتمبر 2018،ص.03. تم التصفح يوم 2023/09/23.
https://www.researchgate.net/publication/336826152_mbady_allwm_alsyasyt

[2] عبد الكريم شكاكطة ، مدخل إلى علم السياسة، محاضرات مدخل إلى علم السياسة، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة 2 ، السنة الجامعية 2019/2020، ص. 05.

[3] هاني عرب ، مبادئ علم السياسة (المدخل ... موجز لدراسة العلوم السياسية)، ملتقى البحث العلمي ، الجزائر،2018،ص. 03.

- **السياسة في الفكر العربي والإسلامي** تعني القيام بالأمر بما يصلحه. والمراد هنا هو أمر الناس، حيث تعتبر كلمة "أمر" مصط
- لحًا شائعًا في اللغة العربية يعني الحكم والدولة. وبمعنى آخر، يجب أن تكون الإجراءات والطرق وسائلها وأهدافها مشروعة، لذلك لا تكون السياسة هي الغاية التي تبرر الوسيلة. حيث عرفها **ابن خلدون** على صناعة الخير العام .[1]

باختصار، تظهر السياسة بتعاريف متعددة تعتمد على السياق والتوجه الفكري للشخص أو المنظمة القائمة على الدراسة أو العمل في ميدان السياسة.

- **العامة :** اي الشاملة الكاملة
- **السياسة العامة:**

- **تعريف السياسية العامة من منظور القوة:**

تعريف **هارولد لازويل** للسياسة العامة هي" عملية تحديد من يحصل على ماذا ومتى وكيف، من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والفوائد المادية والمعنوية، وكذلك تقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية. تتم هذه العملية بواسطة ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل الأشخاص أو الجماعات الذين يسيطرون على مصادر القوة."[2]

- **تعريف السياسية العامة من منظور تحليل النظم:**

يرى **ديفيد استون** أن السياسة العامة تمثل عملية توزيع القيم، سواء كانت هذه القيم مادية أم معنوية، بشكل آمر وسلطوي. تتم هذه العملية من خلال أنشطة وقرارات إلزامية تطبق على الجميع ضمن إطار تفاعلي يتضمن مدخلات ومخرجات وتغذية راجعة. في هذا السياق، تُعتبر **المدخلات** هي مطالب واحتياجات الأفراد والدعم الذي يحتاجونه، بينما تمثل **المخرجات** القرارات والأنظمة والأنشطة التي يجب تطبيقها على الأفراد بشكل ملزم. وتعبّر **التغذية الراجعة** عن ردود أفعال الأفراد تجاه هذه المخرجات."[3]

- **تعريف السياسية العامة من منظور الحكومة:**

---

[1] علاء محمد مطر ، المرجع السابق ذكره ، ص. 03.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، 'السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل'، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن،2001، ص. 32.

[3] ابتسام قرقاح، 'دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 2009-1989'، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوف و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص. 20

عرفه **جيمس اندرسون** على انها : " برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او مواجهة قضية معينة او موضوع معين ". وبالتالي، يمكن أن نفهم أن السياسة العامة تتطور بواسطة الأجهزة الحكومية من خلال تنفيذ مسؤولياتها، ولاحظ أن بعض القوى غير الرسمية تمارس تأثيرًا على صياغة وتطور بعض السياسات[1].

فيما نجد "فهمي خليفة الفصداوي" يعطي تعريس شامل للسياسة العامة حيث عرفها: على أنها" نظام فعال ومستقل وقابل للتغيير، يتفاعل مع محيطه ومتغيراته المتعلقة من خلال استجابته الفعالة، سواء من ناحية الفكر أو الفعل. هذا النظام يعبّر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها، وينعكس في البيئة الاجتماعية المحيطة به من خلال أهدافه وبرامجه وسلوكياته المنتظمة، حيث يعمل على حل المشكلات القائمة ومواجهة التحديات المستقبلية. ويتضمن هذا النظام أيضًا التوقع للتأثيرات المحتملة وتحديد الوسائل والموارد البشرية والتقنية والمعنوية اللازمة، وتجهيزها كأدوات هامة لأغراض التنفيذ والممارسة العملية والرصد والرقابة والتطوير والتقييم. بشكل مختصر، يهدف هذا النظام إلى تحقيق مصلحة عامة ملموسة ومشتركة في المجتمع."[2]

مراحل صنع السياسة العامة:

عملية صياغة السياسة العامة هي عملية ذات أهمية كبيرة، وتتسم بالتعقيد والتفاصيل الدقيقة، وتمر عبر مراحل متعددة، وفيما يلي شرح لهذه المراحل:

المرحلة الأولى: تحديد المشكلة:(Problém Identification)

تعريف مشاكل السياسة العامة: مشاكل السياسة العامة تُعرف على أنها القضايا أو المسائل المرتبطة بقضية معينة أو احتياجات تحتاج إلى إشباع. وبالتالي، تمثل هذه المشاكل ظواهر محددة لها أغراضها وتأثيراتها المباشرة، وهي قابلة للحل ضمن إطار العوامل البيئية المتاحة. تتضمن هذه العملية عدة خطوات:

- **تعريف المشكلة وتمييزها:** يتضمن ذلك فهم وتحديد القضية أو المشكلة بدقة، بما في ذلك تحديد مكانها وطبيعتها.
- **تحليل المشكلة:** يشمل تحليل الأسباب والأهداف التي تقف وراء هذه المشكلة، وفهم العوامل التي تساهم في تفاقمها.

---

[1] ثامر كامل الخزرجي،' النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة '،دار مجدلاوي للطباعة ،عمان،2004، ص.28 .
[2] خليفة الفهداوي ، المرجع السابق ذكره ، ص.38.

- **إعداد قائمة الحلول الممكنة:** يجب تطوير قائمة بالخيارات المحتملة لحل المشكلة، والتي يمكن أن تشمل تصورات مختلفة للتدخل.
- **تقييم الحلول:** يتعين تقييم الحلول الممكنة وفقًا للمعايير المناسبة، مثل المهارات المطلوبة، والموارد المالية والبشرية المتاحة، والتكلفة المالية، والمخاطر المحتملة، وتأثيرها على البيئة والقيم المجتمعية.
- **تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار:** يجب اختيار الحلا الأنسب واتخاذ القرار بشأن كيفية التعامل مع المشكلة.
- **وضع خطة للتنفيذ:** يشمل ذلك وضع خطة عمل تفصيلية لتنفيذ القرار المُتخذ.
- **المتابعة والتقييم:** تتضمن هذه المرحلة مراقبة تقدم التنفيذ وتقييم النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المحددة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح التنفيذ.[1]

ثانيا : وضع جدو أعمال (الاجندة السياسية)

تتعامل الحكومة مع العديد من القضايا المجتمعية، ولكنها غالبًا ما تواجه صعوبة في حل كل هذه المشاكل بغض النظر عن إمكانياتها المالية والبشرية. لهذا السبب، تقوم الحكومة بتحديد القضايا الرئيسية والمطالب العامة التي يتوجب التركيز عليها أكثر من غيرها، وتُسجل هذه القضايا في ما يُعرف بجدول أعمال السياسة العامة أو الأجندة السياسية للحكومة. تستلزم هذه العملية مناقشات فعلية تؤدي إلى اتخاذ قرارات رسمية للتعامل مع هذه المسائل.

وفي بعض الأحيان، قد يتم تضمين مشكلة معينة في الأجندة الحكومية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها ستنتقل إلى مراحل أخرى متقدمة في عملية صنع السياسة العامة. وهناك العديد من القضايا التي تُدرج في الأجندة وتبقى معلقة أو تُغيَّر بسبب ظهور مشاكل أخرى تحظى بأهمية وإلحاح أكبر.[2]

تُرجع أسباب عدم استجابة الأنظمة السياسية أو الحكومات للقضايا بسرعة إلى عوامل متعددة، منها:

- المتطلبات الدستورية التي تلزم بمعالجة القضايا بشكل دقيق وواعي، والخطوات البيروقراطية التي يجب اتباعها.
- تداخل المواقف حيال تحديد أولويات الأجندة، والتي تعكس عوامل سياسية قد تكون موجهة بواسطة أفراد نافذين.

---

[1] خليفة سادة ، تحليل السياسات العامة كمدخل ، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة ، كلية الاقتصاد والادارة - قسم العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، ص. 06.

[2].جيمس اندرسون ، ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة ،دار المسيرة،عمان،1999،ص. 82.

- عامل الزمن وضغوط الوقت الذي يمكن أن يلعب دورًا بارزًا في تحديد أي قضية يتم التركيز عليها في الوقت الحالي.[1]

ثالثا : صياغة السياسة العامة وبلورتها:

بعد تحديد المشاكل وإدراجها في الأجندة السياسية، تقوم الحكومة بصياغة الأفكار والسياسات المحتملة التي يمكن اتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية. تتأثر هذه العملية بتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتضمن الخطوات التالية:

1. **المساومة:** يشمل هذا الخطوة عمليات التفاوض بين الأفراد أو الجهات الذين يمتلكون السلطة والصلاحية. يهدف التفاوض إلى التوصل إلى حل مقبول، حتى وإن كان جزئيًا، بما يخدم مصالح الأهداف المعنية، ولا يكون بالضرورة مثاليًا.[2]

1. **التفاعل و التنافس** : يشير إلى النشاط الذي يستهدفه طرفان أو أكثر بهدف تحقيق نفس الهدف. يعتمد المتنافسون على تحقيق مكاسبهم دون مراعاة مصلحة الطرف الآخر، وقد ينتهي التنافس بالمساومة من أجل البقاء.

3. **الصراع:** يشمل حالة التصاعد في التفاعل بين الأطراف حيث يفوز أحدهما بما يسعى إليه على حساب الآخر، دون أن يحقق الخصم أي مكاسب. يصاحب الصراع تكالب الأضرار وتكلفة الفوز للطرف الفائز.

4. **التعاون والإقناع:** يتضمن محاولة الأطراف إقناع الطرف الآخر بدعم ومساندة مواقفهم أو مطالبهم. يتم ذلك بعد إقناعهم بصحة الرأي أو القضية المُطروحة عليهم.

5. الفرض أو الأمر: يحدث داخل التنظيم الواحد عندما يتم توجيه الأوامر والتوجيهات من الرؤساء إلى المرؤوسين، بهدف توجيههم وحثهم على موافقة على مواقفهم أو برامجهم. يُستخدم في ذلك الثواب والعقاب لتحفيز الموافقة أو تطبيق الأوامر.[3]

رابعا : تبني وإقرار السياسة العامة:

يتم خلال هذه العملية إقرار إحدى البدائل المطروحة على الأشخاص الرسميين الذين لهم الصلاحية في اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، تظهر مجموعة متنوعة من النماذج والنظريات التي تمت دراستها وتحليلها فيما يتعلق بأساليب اتخاذ القرار، منها:

---

[1] خليفة الفهداوي ، المرجع السابق ذكره ، ص. 240.
[2] جيمس اندرسون ، ترجمة عامر الكبيسي، المرجع السابق ذكره ، ص. 107.
[3] عباس حسين جواد ، صياغة السياسات العامة (اطار منهجي)، مجلة اهل البيت ، العدد 01 ، ص.159.

1. نظريات الرشد الكاملةthe Rational Comprehensive Theory :

إن هذه النظرية تعتبر واحدة من أكثر النظريات انتشارًا وشهرةً في مجال اتخاذ القرار، وتقوم على مجموعة من الافتراضات الرئيسية، ومن أهم هذه الافتراضات:

- افتراض أن المشكلة أو الموضوع الذي يتم اتخاذ قرار بشأنه معروف ومدرك تمامًا.
- افتراض أن قيم وأهداف الشخص الذي يتخذ القرار وتوجهاته واضحة، وأنه قادر على تنحية ميوله الشخصية عند اتخاذ القرار.
- افتراض أن المعلومات اللازمة لفهم المشكلة واتخاذ القرار متوفرة ومتاحة بشكل كامل.
- افتراض أن البدائل المطروحة قد تم دراستها بشكل جيد وأن المقارنة بينها سهلة.
- افتراض أن اختيار متخذ القرار لإحدى البدائل بالضرورة سيعظم المصلحة العامة إلى أقصى درجة ممكنة، وهي البدائل الأمثل.

وقد تعرضت هذه النظرية للكثير من النقد بسبب عدم واقعية افتراضاتها. ومن هذا المنطلق، ظهرت نظرية الرشادة المقيدة التي تؤكد على محدودية المعلومات والوقت المتاح أمام صاحب القرار. كما أنها تشدد على أن قيم وتوجهات صاحب القرار ليست بالضرورة معروفة للجميع وقد تتناقض مع القيم العامة.[1]

2. النظريـة التراكميـة أو التدريجيـة : THE Incremental Theory

تستهدف نظرية التراكم التحايل على عيوب النظريات الرشيدة الشاملة، وتعتمد هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات:

- تفترض أن اختيار المقاصد والأهداف التي يجب اتباعها لاتخاذ قرار حول مشكلة ما هي معقدة ومتداخلة.
- تشير إلى أن متخذ القرار لا يأخذ في اعتباره جميع البدائل المتاحة بنفس القدر، بل ينظر بشكل أكبر إلى البدائل التي تتأثر بالسياسات الحالية.
- تقترح أن تعريف المشكلة التي يواجهها متخذو القرار ليس بالضرورة أن يتم تحديده بشكل نهائي وغير قابل لإعادة النظر.
- تشير إلى أنه قد لا يكون هناك حلاً أو بديلاً واحدًا للمشكلة، وأنه قد لا يوجد ما يعرف بالبديل أو الحلا الأمثل.

---

[1] حميد حسن العنبكي، عملية صنع السياسات العامة وتتضمن مراحل عديدة أهمها، محاضرات في مقياس قدرات النظم السياسية المعاصرة مرحلة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق ، 2017، ص. 04.

ما يعنيه هذا الأسلوب هو كيفية التعامل مع المشكلات العامة في المجتمعات الديمقراطية. يشدد على أن القرارات التي تتم اتخاذها هي نتيجة لمفاوضات بين مجموعة من الأطراف الرسمية وغير الرسمية المعنية بالمشكلة المطروحة لاتخاذ القرار.[1]

النظري المزدوجة :Mixed Theory

كبديل عن النظريتين السابقتين، يمكن توظيف أحد النهجين حسبما يناسب الوضع، حيث أن النظرية التراكمية قد تكون غير مناسبة في التعامل مع جميع القضايا والمشكلات، خاصة تلك التي تنشأ أثناء الأزمات. يمكن استخدام كل من النظرية التراكمية والنظرية الرشيدة المطلقة حسبما يتطلبه سياق الموقف وطبيعته.[2]

في هذه المرحلة، يتم **اتخاذ القرار النهائي** أو **إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف** المراد تحقيقها من خلال السياسة العامة. يتضمن هذا القرار مقترحات للسياسة أو **تعديلات** عليها أو رفضها بشكل بديل. إقرار السياسة العامة يمر بعدة مراحل، حيث تُعد في البداية **مشاريع قوانين** من قبل السلطة التشريعية. **تُسلم** هذه المشاريع إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص لدراستها.

بعد ذلك، **تُحال إلى لجنة قانونية** تعد تقريرًا حول المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه. **يُقدم** المشروع بعد ذلك إلى **المجلس** لإجراء التصويت عليه. في حالة قبوله، يُرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول. في حالة الرفض، يتم إعادته إلى المجلس للمراجعة.

خامسا : تنفيذ السياسة العامة:

- **تعريف تنفيذ السياسة العامة:**

هو العملية التي تضمن تنفيذ الأعمال اللازمة بغرض تحقيق الأهداف المحددة، وتعني ترجمة السياسة العامة، مع مراعاة أهدافها ومبادئها، إلى خطط وبرامج تنفيذية محددة تهدف إلى تحقيق النتائج المرجوة. من **الناحية الإجرائية**، يُعتبر التنفيذ المرحلة التي يتم فيها تنفيذ السياسة العامة، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من البرامج والخطط التي تُصمم لتحقيق الأهداف الموجودة وراء تلك السياسة. عادةً، يكون الجهاز الإداري للدولة المسؤول الرئيسي عن تنفيذ هذه العملية وضمان تحقيق الأهداف المحددة في السياسة العامة[3]".

---

[1] حميد حسن العنبكي، المرجع السابق ذكره، ص. 05.

[2] حميد حسن العنبكي، المرجع السابق ذكره، ص. 06.

[3] هجيرة اوبعيش ، تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات ، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، المجلد 05 ، العدد 02 ،2020، ص. 337.

- **أهمية تنفيذ السياسة العامة:**

لقد بلغت السياسات العامة أهمية متزايدة نتيجة تزايد عدد القضايا والمشكلات العامة وتعقيدها ، التي تتطلب توجيه السياسات العامة سواء داخلياً أو خارجياً. وهذا يأتي في سياق تزايد التحديات والصعوبات في التعامل مع هذه القضايا بسبب التعقيدات المحيطة بها والجهات المعنية بنتائجها.

بالإضافة إلى ذلك، يتسبب التغير السريع والجذري في البيئة المحيطة والظروف المحلية والدولية في زيادة الضغوط على الأداء الحكومي. يصبح من الضروري زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء في نفس الوقت، مع الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة الجماهيرية في سياق ديمقراطي.

بالتالي، يصبح دور الجهاز الإداري أكثر أهمية من أي وقت مضى في تحسين أداء السياسات العامة وتحقيق الأهداف المنشودة. يجب أن يظل مستعدًا للمراقبة المستمرة والتقييم الرسمي والعام للكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء القيادات التنفيذية التي تتولى المسؤولية. و يتعين عليه أيضًا حسب احتياجات المواطنين المتزايدة بشكل مستدام، وذلك حيث يلعب التنفيذ دورًا حاسمًا في نجاح أو فشل السياسات العامة.[1]

- **أساليب تنفيذ السياسات العامة:**

تختلف طرائق وأساليب تنفيذ السياسات العامة بناءً على عدة عوامل مثل نوع السياسة، مستواها، محتواها، ونطاقها الزمني والجغرافي، بالإضافة إلى الجهات التي تصدرها. نرى فيما يلي اثنين من الأساليب الشائعة:

- **الانصياع والإذعان:** يشير هذا الأسلوب إلى استراتيجية تحقيق الالتزام بالسياسات العامة من خلال تعزيز قناعة المواطنين بعدالة وشرعية هذه السياسات. يتم ذلك من خلال التوعية والتحفيز، ويمكن أيضًا الاستعانة بالمنظمات الاجتماعية التربوية لتعليم المواطنين حول احترام السلطة والقوانين. هذا الأسلوب يعتمد على ثقة المواطنين الكبيرة في نظامهم. كمثال على ذلك، يُمكن تطبيق هذا الأسلوب في بعض الأنظمة السياسية مثل كوريا الشمالية.
- **التنفيذ عبر التهديد بالعقوبة والثواب:** في هذا الأسلوب، تلجأ بعض الأجهزة التنفيذية إلى تحقيق الالتزام بالسياسات من خلال فرض عقوبات على المخالفين، مثل التنبيه، الإنذار، حرمان بعض المزايا، فرض غرامات مالية أو حتى السجن. يتطلب هذا الأسلوب متابعة دقيقة لتنفيذ العقوبات، مما يمكن أن يشتت جهود الجهة المنفذة عن تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة العامة.[2]

---

[1] هجيرة اوبعيش، المرجع السابق ذكره ، ص. 338.
[2] هجيرة اوبعيش، المرجع السابق ذكره ، ص. 339.

تركيز الجهة المنفذة على مراقبة المخالفين يمكن أن يؤثر سلبًا على التنفيذ الفعّال للسياسة العامة، والذي يجعل المواطنين يقبلون عليها بسهولة دون الحاجة إلى الترهيب أو العقوبة.

- **المشاريع والبرامج:** عندما تستلزم السياسة العامة تغييرات جذرية أو إطلاق مشاريع طويلة الأمد، يمكن أن تتضمن تنفيذها إنشاء وزارات جديدة أو شركات حكومية متخصصة، أو استدعاء تعاون القطاع الخاص من خلال العقود والمناقصات. هذه العمليات تتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنظيماً فعّالاً.
- **التنفيذ بالتفتيش والتدقيق والفحص:** للتحقق من تنفيذ السياسات العامة بشكل صحيح، يجب إنشاء وحدات رقابية متخصصة تقوم بمراقبة ومتابعة العمليات. هذه الرقابة تساهم في تحقيق فاعلية التنفيذ وتقليل الأخطاء.
- **التنفيذ الاستراتيجي للسياسات العامة:** بعض المنظمات الحكومية تتجه نحو تنفيذ استراتيجيات لتحقيق الأهداف العامة. هذا يتطلب استخدام أدوات استراتيجية ومفاوضة دقيقة مع الأطراف المعنية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- **متطلبات تنفيذ السياسات العامة:** يجب أن تتضمن هذه العملية إعداد خطط تنفيذية وتنظيم العمل وتوجيه الموظفين وقيادتهم. القيادة الجيدة والتنسيق الفعّال بين الأقسام الحكومية يلعبان دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف المسطرة للسياسات العامة[1].

بشكل عام، تظهر أهمية التنفيذ الفعّال للسياسات العامة في تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق الصالح العام، وتتطلب هذه العملية التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة من الحكومة والمجتمع المدني لضمان النجاح.

سادسا : مرحلة تقويم السياسات العامة:

تشكل مرحلة التقويم من مجموعة من النشاطات المتسلسلة. ففعالية السياسة العامة لا تقتصر على إعدادها وتنفيذها فقط، بل يجب أن تتبعها مرحلة تقويم. يُعرف التقويم على أنه عملية منظمة تهدف إلى تقييم النشاطات الحكومية وتوفير معلومات شاملة حول تأثيراتها في الأمد القريب والبعيد على البرامج الحكومية.

تقوم هذه المرحلة بتحديد تأثير السياسة العامة وقياسه من خلال تقدير الآثار البعيدة والقريبة، وتحديد المحتوى الذي تنطوي عليه وكيفية تطبيقها وآثارها. إن تقويم السياسة العامة يسعى إلى تحليل مراحل برامجها المختلفة، وتناسبها مع الأهداف المعترف بها والقيم المتوقعة من قبل جميع الأطراف المعنية.[2]

---

[1] هجيرة اوبعيش، المرجع السابق ذكره ، ص. 340.

[2] جيمس اندرسون ، ترجمة عامر الكبيسي، المرجع السابق ذكره ، ص. 191.

مع ذلك، هناك تحديات متعددة يمكن أن تواجه مرحلة التقويم، منها:

- منهجية التقييم والاعتبارات: منهجية التقييم التي يتم اتباعها يمكن أن تكون عاملًا مساعدًا أو عائقًا للاستفادة من نتائج التقييم.
- تأثير الشخصية: الشخص القائم بعملية التقييم يمكن أن يؤثر بشكل كبير على المسؤولين، ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيًا أو سلبيًا.
- الجو السياسي: البيئة السياسية للمنظمة المقيمة يمكن أن تؤثر على قبول توصيات التقييم.
- البيروقراطية: الأجهزة البيروقراطية التي تنفذ السياسات العامة قد تشكل عائقًا أو تعاونًا لعمليات التقييم والاستفادة من نتائجها.
- الصعوبات المالية: صعوبة توفير موارد مالية لعمليات التقييم ونشر نتائجها في بعض الأحيان تكون عائقًا.
- الجهد والاختصاص: دراسات تقييم السياسة العامة تتطلب وقتًا وجهدًا وخبراء متخصصين.
- بالرغم من هذه العقبات، تعتبر البحوث التقييمية أداة هامة وموضوعية لتحليل السياسات الحكومية وبرامج العمل. إذا تم التعامل مع هذه العقبات بشكل فعال ووجدت النية السياسية للاستفادة من نتائج التقييم، يمكن للأبحاث تقديم رؤى قيمة لتقييم نجاح السياسات الحكومية وبرامجها.

هذا النوع من السياسة العامة يتعامل مع تنظيم وتنظيم الأنشطة والمؤسسات الحكومية والقوانين التي تحدد الإجراءات والإجراءات الإدارية. تهدف هذه السياسات إلى تحسين الإدارة الحكومية وتطوير الإجراءات البيروقراطية لضمان فاعلية وكفاءة أفضل في تقديم الخدمات العامة.[1]

- **انواع وخصائص السياسة العامة :**

أ. **انواع السياسة العامة :**

الأنواع المختلفة للسياسة العامة:

سنسلط الضوء على أنواع السياسة العامة في سياق الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضمن المجتمع المعني بها، وسنقف عند نتائجها وآثارها، حيث تمثل هذه السياسات العلاقة العملية والتطبيقية بين صانعيها والأفراد في المجتمع.

1- السياسة العامة الاستخراجية:

[1] ناصر الدوسري، تقييم السياسة العامة، الجمعة، 12 ديسمبر 2014، تم التصفح يوم : 2023/09/30:
https://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_80.html

تتطلب جميع الأنظمة السياسية، سواء كانت بسيطة أو معقدة، استخراج الموارد البشرية من بيئتها بصورة تشمل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية. هذا الاستخراج يهدف إلى توظيف هذه الموارد واستفادتها. وتُعَتَبَر الضرائب واحدة من أهم أنواع الاستخراج للموارد في الدول المعاصرة. فهي تعني استخراج الأموال من أفراد المجتمع لأغراض حكومية معينة دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة. تنقسم الضرائب إلى نوعين:

أ- الضرائب المباشرة: وتشمل الضرائب على الدخل الشخصي والأموال الاستثمارية والشركات والعقارات.

ب- الضرائب غير المباشرة: وتشمل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات ورسوم المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى الضرائب على المبيعات والمشتريات.[1]

2- السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:

تعنى هذه السياسة بتوجيه الوكالات الحكومية بتوزيع الأموال والسلع والخدمات على الأفراد والجماعات في المجتمع بهدف تحقيق الاستفادة العامة. تشمل هذه السياسة توزيع القروض لتمويل مشاريع صغيرة، ومنح الأموال وتقديم المزايا للطلاب الجامعيين، بالإضافة إلى توجيه الاعتمادات لقطاعات مثل الصحة والتعليم والدفاع.[2]

3- السياسة العامة التنظيمية:

نظرًا لتعقيد الحياة وتزايد المشكلات في مجالات مثل الصحة والمرور والسكن، وتطور وسائل الأعمال، وزيادة أنشطة الحكومة في المجتمع، أصبحت هناك حاجة متزايدة إلى السياسات التنظيمية. تشمل هذه السياسات ممارسة النظام السياسي لعمليات الرقابة والضبط على مختلف الأنشطة والسلوكيات، بهدف الالتزام بمصلحة العام وتنفيذ القانون بما يضمن عمل المجتمع بفعالية وتطبيق العقوبات اللازمة عند وقوع أي تجاوزات.[3]

4- السياسة العامة الرمزية:

هذه السياسة تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وزيادة حماس الجماهير. يتم ذلك من خلال خطب ومقابلات القادة السياسيين حيث يتحدثون عن تاريخ الأمة والقيم والأيديولوجيات مثل المساواة والديمقراطية ويعدون بتحقيق الإنجازات وتقديم مكافآت مستقبلية. تهدف هذه الشعارات إلى تحسين نية

---

[1] خليفة الفهداوي ، المرجع السابق ذكره ، ص. 73.

[2] جبريال الموند ، ترجمة هشام عبد الله ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضرنظرية ، دار الاهلية للتوزيع للنشر و التوزيع ، عمان ، 1997 ،ص. 192.

[3] جبريال الموند ، ترجمة هشام عبد الله ، المرجا السابق ذكره ، ص. 197

المواطنين تجاه قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسية، مما يجعلهم يتحمسون لدعمهم بشكل طوعي والامتثال للقوانين، وبالتالي يقلل من المعارضة للنظام ويزيد من شرعيته.[1]

ب. خصائص السياسة العامة:

أما بالنسبة لخصائص السياسة العامة، فهي توضح جوانب مختلفة تلك السياسة ومعالمها الرئيسية. فيما يلي بعض الخصائص:

- السياسة العامة تتمتع **بسلطة شرعية:** فبمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل الجهات المختصة، يجب إصدار قانون أو قرار يحدد أهدافها والإطار التنظيمي الخاص بها.
- تشمل السياسة العامة **البرامج والأفعال:** وتقوم بها مؤسسات الحكومة، ويتم تحديد أهدافها من خلال القوانين أو القرارات التي تصدرها.
- السياسة العامة تشمل **الأفعال الموجهة:** حيث تتضمن توجيه الأفعال نحو أهداف محددة، ولا تتضمن الأفعال العشوائية أو العفوية.
- السياسة العامة قد تكون **إيجابية أو سلبية:** يمكن أن تأمر بتنفيذ إجراءات معينة أو تمنع سلوكيات غير مرغوب فيها، أو قد تكون سياسة توجيهية أو سياسة عدم التدخل في مجال معين.[2]

توازن السياسة العامة بين الفئات وعوامل أخرى مهمة من خلال: تنفيذ السياسة بواسطة الأفراد التوجه نحو المصلحة العامة وكذلك الجماعات المصلحية ، توخي الدوام والاستمرارية ، التركيز على التقييم ودراسة الجدوى.

ثانيا: البلدية كفاعل اساسي في تنفيذ السياسية العامة

- **طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22جوان سنة 2011 المتعلق بالبلدية** " :البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون".[3]

[1] جيربال الموند ، ترجمة هشام عبد الله ، المرجا السابق ذكره ، ص.199.

[2] فريد ابرادشة ، السياسة العامة خصائصها، تصنيفاتها ومستوياتها، محاضرات في مقياس رسم السياسة العامة قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،ص. 01.

[3] المادة01 ، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22جوان سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 1شعبان 1432الموافق ل 3يوليو 2011، ص. 7.

كما تنص المادة الثانية من نفس القانون على أن : "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية مكان لممارسة المواطنة، و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية[1]".

- **البلدية :** تعتبر البلدية جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية ، كما انه اداة تحريك المجتمع بالإضافة الى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة و المساهمة في العملية التنموية على المدى الطويل و القصر . [2]
- **تتولى البلدية العديد من الصلاحيات:**

تلعب البلدية دورًا حيويًا في تنظيم وتنمية الحياة داخل اقليمها ، وذلك من خلال صلاحيات ومسؤوليات متعددة تتولاها . وسنذكر بعض أهم هذه الصلاحيات والمسؤوليات :

- **التهيئة والتنمية:** يقوم المجلس البلدي بإعداد برنامجه السنوي وتنفيذه بما يتناسب مع المخطط الوطني للتنمية المستدامة والمخططات القطاعية. يُشجع أيضًا على اختيار مشاريع تنموية تسهم في تحسين البنية التحتية للمدينة.[3]
- **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** تضمن البلدية التخطيط العمراني ومراقبة عمليات البناء والاستخدام الأرضي وتعزيز الترقية العقارية في المنطقة.[4]
- **التربية والحماية الاجتماعية والشباب والرياضة:** تسعى البلدية لتقديم التعليم الابتدائي وتحسين المدارس والبيئة التعليمية وتوفير وسائل النقل المدرسي. كما تدعم النشاطات الثقافية والرياضية للشباب وتسهم في بناء المساجد والمدارس القرآنية.[5]
- **الاقتصاد والاستثمار:** تشجع البلدية على الاستثمار وتوفير البنية التحتية اللازمة للأنشطة الاقتصادية. يمكن للبلدية أيضًا ممارسة الأنشطة الاقتصادية مباشرة أو من خلال منح تسييرها للقطاع الخاص.[6]

---

[1] المادة 2 من القانون 10/11 المتعلق بقانون البلدية .ص.7.

[2] إسحاق يعقوب القطب، "التطوير الإداري للمدن العربية"، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد ،10 أكتوبر 1983 ص.9

[3] الفصل الاول من الباب الثاني من القانون 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22جوان سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 1شعبان 1432الموافق ل 3يوليو 2011، ص. 17.

[4] الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية ، ص. ص 17-18.

[5] الفصل الثالث من الباب الثاني من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية ،ص. 18

[6] الفقرة الثانية من الماد 111 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية ، ص.17.

- **النظافة والصحة والطرقات:** تدير البلدية توزيع المياه ومعالجة النفايات وتكافح الأمراض وتحافظ على نظافة الأماكن العامة وصيانة الطرق وتنظيم حركة المرور وصيانة المناطق الخضراء ومرافق الترفيه.[1]

تلعب هذه الصلاحيات دورًا حاسمًا في تحسين جودة حياة المواطنين من حيث الصحة والبيئة والظروف

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدية أن تستخدم الموارد المالية التي تمتلكها من ضمن ميزانيتها السنوية في تنفيذ السياسات العامة المحلية. يمكن تخصيص ميزانية معينة لدعم المشاريع التنموية والخدمات العامة في البلدية.

- **دور البلدية في تنفيذ السياسة العامة :**

بهذه الطرق، تمتلك البلدية إمكانيات متعددة لتنفيذ السياسات العامة المحلية وتحقيق أهداف التنمية المحلية في إقليمها. تلعب البلدية دورًا أساسيًا في تحقيق التوازن والنمو المستدام في المنطقة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

تنفيذ البلدية للسياسات العامة المحلية يتم عادة من خلال **إنجاز المشاريع التنموية**. تتبع البلدية عدة خطوات لتحقيق ذلك:

- **إعداد بطاقات تقنية للمشاريع:** يتم بدايةً إعداد بطاقات تقنية للمشاريع التنموية المقترحة. يتضمن ذلك تحديد أهداف المشروع والمتطلبات الفنية والتكلفة المتوقعة.
- **مناقشة المشاريع على مستوى البلدية:** تُناقش هذه البطاقات التقنية للمشاريع على مستوى البلدية لجمع آراء واقتراحات المسؤولين المحليين والمهنيين ذوي الخبرة.
- **تصنيف المشاريع حسب الأولوية:** بناءً على المناقشة والتقييم، يتم تصنيف المشاريع حسب درجة الأهمية والأولوية لتنفيذها.
- **تقديم المشاريع للجهات العليا:** ترتفع المشاريع المصنفة على مستوى البلدية إلى اللجنة التقنية على مستوى الدائرة، حيث يتم تقديمها للنقاش والاقتراحات.

[1] الفصل الرابع من الباب الثاني من القانون 10/11المتعلق بالبلدية ، ص. 19.

- **الحصول على موافقة السلطة الوصية:** بعد ذلك، يُطلب من الوالي، السلطة الوصية في الولاية، تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.
- **إعلان مناقصات:** يتم إعلان المشاريع لمناقصة عامة وطنية مفتوحة للمتعاملين، وذلك من خلال الصحف المحلية والوطنية.
- **فتح عروض المتعاملين وتحديد الفائزين:** يتم فتح عروض المتعاملين المتنافسين وتقييمها حسب الغلاف المالي للمشروع وبناءً على دفتر الشروط الذي وضعته البلدية.
- **إسناد المشاريع وبدء التنفيذ:** بعد اختيار المتعاملين الفائزين بالعطاءات، يتم إسناد المشاريع لهم، و يبدؤون في تنفيذ المشاريع المخصصة لهم مباشرة.
- **مراقبة ومتابعة التنفيذ:** تقوم المصالح التقنية للبلدية والدائرة بمراقبة ومتابعة عملية تنفيذ المشاريع للتأكد من تنفيذها بجودة عالية وفقًا للمواصفات المطلوبة.
- **صرف تكاليف الأشغال المنجزة:** بعد الانتهاء من المشاريع ومراجعتها وقبولها، يتم صرف تكاليف الأشغال المنجزة للمتعاملين المعنيين[1].

هذه الخطوات تتطلب تنسيقًا جيدًا بين البلدية والسلطات الوصية والمتعاملين، وهي تساهم في تنفيذ المشاريع التنموية التي تعزز من تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على مستوى البلدية.

يمكن للبلدية تنفيذ السياسات العامة من خلال:

- **المخطط البلدي للتنمية**

يأتي المخطط البلدي للتنمية ضمن استراتيجية الدولة لتحقيق التوازن الإقليمي بين مناطق الوطن بهدف تنمية جميع المناطق بشكل متساوٍي و يتضمن هذا المخطط برامج ومشاريع تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات، مثل الزراعة والهياكل الاقتصادية والإدارية والتعليم والتدريب والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن قطاعات التخزين والتوزيع[2]..

---

[1] معمري بن عيسى ، إشكالية تنفيذ السياسات العامة المحلية في الجزائر ـــ البلدية أنموذجا ـــ ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلد 08 العدد 01، جانفي 2022. ص.284.

[2] - ج ج د ش ، وزارة المالية ، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1434 ، الموافق لـ 21 فبراير 2013 ، المتضمن تحديد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية ، الجريدة الرسمية ، عدد 40 ، الصادر بتاريخ 04 اغسطس 2013 ، ص. 20 - 21 .

يكون المجلس الشعبي البلدي مسؤولاً عن إعداد البرامج السنوية والخطط التنموية لسنوات عمله، ويتعين عليه المصادقة عليها وتنفيذها وفقاً للإطار الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للمنطقة والخطط القطاعية الموجهة. يتخذ المجلس الشعبي البلدي القرارات اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج المحددة ضمن المخطط البلدي للتنمية[1].

تخضع عمليات تنفيذ المشاريع المذكورة في المخطط البلدي للتنمية لإشراف ومتابعة من قبل الوالي، حيث يقوم الوالي بإدارة التمويل لعمليات التجهيز والاستثمار العام التي تنفذ على حساب ميزانية الدولة في إطار برامج التنمية الخاصة بالولاية. ويتولى الوالي أيضًا منح الإذن والاعتمادات اللازمة لتمويل المشروعات المدرجة في مخططات البلديات المحلية المختلفة.[2]

بشكل عام، تكون كل صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال تنفيذ العمليات المشمولة بالمخطط البلدي للتنمية تحت إشراف الوالي. ويمكن للوالي سحب الاعتمادات اللازمة للتنمية المحلية إذا لزم الأمر، سواء جزئياً أو بالكامل، في حال عدم تنفيذ العمليات بالشكل المطلوب.

- **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:**

يُعتبر صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وهو مستقل من الجماعات المحلية ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يتم توجيه هذا الصندوق من قبل وزارة الداخلية.

يُخصص الصندوق نسبة 60٪ من ميزانيته لتغطية التكاليف العامة والتسيير، بينما يُخصص الباقي (40٪) لتمويل المشاريع والاستثمارات في مجالات التجهيز. تُوجه الإعانات الممنوحة من قبل الصندوق نحو تنفيذ مشاريع التجهيز وتمويل المشاريع التي تُنتج مداخيل للجماعات المحلية وتدعم المرافق العامة المحلية.

يعمل الصندوق كداعم لبرامج التنمية المحلية في البلديات التي تواجه صعوبات مالية نتيجة لكوارث طبيعية أو أحداث غير متوقعة. يُشترط أن تكون الإعانات موافق عليها من قبل الوالي، والذي يحدد

---

[1] الفقرة الاولى من المادة 111 من القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية ، ص. 17

[2] المادة 02 من المرسوم رقم 73 / 136 ، يتعلق بتسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية ، الجريدة الرسمية ، عدد 67 ، الصادر بتاريخ 21 اغسطس 1973 ،ص. 1003.

مضمون المشروع وغلافه المالي. يتعتمد هذا التمويل الخارجي على الصندوق كمصدر أساسي لتنفيذ السياسة المحلية، مما يؤثر بشكل كبير على أداء البلديات في تنفيذ مهامها التنفيذية.[1]

ثالثا: العراقيل التي تواجه البلدية في تنفيذ السياسة العامة :

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر العديد من العقبات والتحديات التي تعيق أداء وظائفها الخدمية وتقوض جهودها المحلية في تنفيذ برامجها المحلية. من بين هذه التحديات يمكن التعرف على المشكلات التالية:

- **العراقيل على الصعيدين التنظيمي والإداري:**

- **المصادر الداخلية:** تشمل هذه المعوقات العنصر البشري، حيث يمكن أن يكون للموظفين إرادة مستقلة تؤثر على تنفيذ السياسات المحلية بشكل كبير. وتتأثر هذه المعوقات بالثقافة التنظيمية للإدارة المحلية والقيم والمعتقدات والمفاهيم السائدة بين العاملين.[2]
- **المصادر الخارجية:** تتأتى هذه المعوقات من البيئة المحيطة بالإدارة المحلية، حيث تؤثر القوى الاجتماعية والعادات والتقاليد الثقافية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات حكومية وسلطات تشريعية ووسائل إعلام تتفاعل مع الإدارة المحلية. وتنظم الأحزاب السياسية والجمعيات أيضًا شؤون المجتمع المحلي وتسعى للتأثير على مسار عملها[3].

- **العراقيل على المستوى الاقتصادي:**

- **الفساد الإداري:** تعاني الجماعات المحلية من انتشار الفساد الإداري في الحكم المحلي، مما يؤدي إلى فقدان مبالغ كبيرة من الإيرادات والعائدات نتيجة الرشوة مع موظفي الدولة. هذا يؤدي إلى تفويت جزء من الإيرادات المستحقة من الضرائب على الأنشطة الاقتصادية.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 14 - 116 ، مؤرخ في 22 جمادى الأولى 1435 ، الموافق لـ 24 مارس 2014 ، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، الجريدة الرسمية ، عدد 19 ، الصادر بتاريخ 02 أبريل 2014 ، ص . ص 04 - 09 .

[2] الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية، مذكر ة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجيستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الحاج الاخضر باتنة ، 2008/2007، ص.137.

[3] الصالح ساكري ، المرجع السابق ذكره ، ص.138.

- **العجز المالي:** تواجه الجماعات المحلية صعوبة في التعامل مع متطلبات حركة التنمية المحلية وتخطيط استراتيجيات التنمية بسبب العجز المالي. ويُركز المسؤولون في الجماعات المحلية على تعزيز المدفوعات على حساب تعزيز الإيرادات الجديدة[1].

- **العراقيل على المستوى السياسي:**

- الفساد كظاهرة معقدة تبدأ من الأسفل وتصعد نحو الأعلى، ولذلك يمكن ملاحظة علاقة مترابطة بين فساد الطبقة السياسية على المستوى الوطني والمستوى المحلي. تعتبر العراقيل السياسية على مستوى الجماعات المحلية كما يلي:
- رداءة أداء المجالس الشعبية المنتخبة التي تتألف من سياسيين وبيروقراطيين والتي ساهمت في تشويه صورة الأحزاب السياسية. الفساد في الجماعات المحلية هو بداية للفساد في السياسة بشكل عام.
- الصراعات الشديدة في الجماعات المحلية بين منتخبيها الذين لا يميزون بين واجب تمثيلهم للدولة وبين تفرض رؤية حزبهم على المؤسسات والأفراد. هذا أدى إلى فقدان الثقة في الكثير من رؤساء المجالس الشعبية.
- التعارض والتداخل بين السياسات نتيجة عدم وضوح الاستراتيجيات وضعف عملية تحليل السياسات العامة تؤثر سلبًا على صانع القرار السياسي. يعاني من قلة المعلومات المتعلقة بالمشكلة وعملية التنفيذ، ويعاني أيضًا من عدم دقة المعلومات المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، هناك قلة في التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة.
- التنفيذ الفعال للسياسات يعاني من ضعف الكفاءة والقدرة لدى المنفذين، وتحدث تداخل في مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة. هناك أيضًا تداخل بين العمل الفني الميداني والاعتبارات السياسية لصانع ومنفذ السياسة.[2]

- **العراقيل على المستوى التقني:**

- ضعف الصلاحيات التنموية لمجالس الإدارة المحلية، حيث تكون القرارات التنموية التي تصدر عنها تحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية، ولديها قيود مالية وإدارية تعيق تنفيذ القرارات.

---

[1] الصالح ساكري ، المرجع السابق ذكره ، ص.138

[2] معمري بن عيسى ، المرجع السابق ذكره ،ص. 281.

- السياسات الوطنية التي لا تعكس بشكل كافي صلاحيات الجماعات المحلية وتعتمد على المركزية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.

- عدم تشجيع روح الابتكار والقدرة على التصرف في إعداد خطط التنمية الإقليمية.

- ثقل الوصاية، حيث يتعين على رؤساء المجالس المحلية الانتظار للمصادقة على مداولاتهم من قبل الحكومة المركزية، وهذا يتسبب في تأخير تنفيذ القرارات.

- عدم تفويض السلطات الإقليمية بشكل كامل، مما يؤدي إلى اللامبالاة والإهمال والمركزية الشديدة وتعدد المستويات الإدارية[1].

الخاتمة :

تعتبر البلدية احد أسس التنظيم البيروقراطي ونظام موجه لتحقيق غايات محددة وموجهة لارتباطها بالسياسة العامة المحلية، فنظامها يعمل على تخفيف الاعباء عن السلطة المركزية فيما يخص الاحتياجات المحلية، مما يتيح للسلطة المركزية معالجة القضايا الوطنية .ولهذا تسعى الجماعات المحلية لممارسة مهامها والعمل على تحسين أدائها في ظل المستجدات والمتغيرات ومحاولة التكيف معها، وذلك بغية رفع مستوى أداء القرار المحلي ولهذا تعمل الحكومة على وضع استراتيجيات تضمن تعبئة كل الموارد المادية والبشرية وفق ما تقتضيه البيئة المحلية لضمان تنفيذ السياسات العامة على اكمل وجه .

- لا يمكن تنفيذ سياسة عامة محلية دون تنظيم فعال ومولد بشري مؤهل وأموال كافيه
- لا تنجح عملية تنفيذ السياسة المحلية دون قبول الولاية المقترحات المشاريع التنموية التي تقدمها البلدية
- غياب أموال ذاتية البلدية تجعلها أقل استقلالية في تنفيذ
- هيمنه الوالي على إدارة عملية تنفيذ المشاريع المحلية
- غياب الوعي الكامل للمجلس الشعبي البلدي بأهمية الصلاحية المخولة له وعجزه عن تنويع وتثمين وتحيين مصادر التمويل الذاتية.

[1] محمد برابح ، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 01 جوان 2017، ص. 70 .

- من اجل تحسين اداء الجماعات المحلية في تنفيذ السياسة العامة يجب ان تتبع التالي :

- وضوح الاستراتيجيات: يجب رسم الاستراتيجيات والأهداف بشكل واضح ودقيق. ينبغي أن تحدد السياسات العامة أهدافها والوسائل المتاحة لتحقيقها بوضوح. يساعد ذلك في تجنب التعارض والتداخل بين السياسات.
- تحليل السياسات: يجب إجراء تحليل سياسي دقيق لفهم تأثير السياسات على مجتمعاتنا واقتصادنا. يجب أن يكون لدينا إحصائيات ومعلومات موثوقة حول المشكلة المعنية وعلى مدى تأثير السياسة المقترحة عليها.
- تنسيق الأطراف: من المهم تعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف المشاركة في تطوير وتنفيذ السياسات. يجب أن يعمل القطاعين العام والخاص معًا بشكل أفضل وتحسين التواصل بينهم.
- تطوير قدرات المنفذين: يجب تقديم التدريب وتطوير مهارات المنفذين لضمان تنفيذ فعال للسياسات. يمكن أن يشمل ذلك التدريب على عمليات التنفيذ وإدارة المشاريع والقيادة.
- تنسيق مراحل السياسات: ينبغي تنسيق بين مراحل صنع السياسات وتنفيذها. يجب أن يكون هناك تفاعل مستمر بين صانعي السياسات والمنفذين لضمان تحقيق الأهداف المحددة.
- مراعاة العوامل السياسية: يجب أن يتم التوازن بين العمل الفني الميداني والاعتبارات السياسية. ينبغي أن يتم تنفيذ السياسات بناءً على الأدلة والبيانات الفنية، ولكن يجب أيضًا مراعاة العوامل السياسية والاجتماعية.
- تحسين عملية تطوير وتنفيذ السياسات العامة يتطلب جهداً مشتركاً من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من خلال التعاون والإصلاحات المستدامة، يمكن تقليل هذه المشكلات وتحسين الأداء العام للسياسات.

قائمة المراجع :

1. مطر، علاء محمد ، مبادئ علم السياسة ، جامعة الإسراء-غزة، سبتمبر 2018،ص.03. تم التصفح يوم 2023/09/23.

https://www.researchgate.net/publication/336826152_mbady_allwm_alsyasyt

2. شكاكطة ، عبد الكريم، مدخل إلى علم السياسة، محاضرات مدخل إلى علم السياسة، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة 2 ، السنة الجامعية 2019/2020، ص. 05.
3. هاني، عرب، مبادئ علم السياسية (المدخل ... موجز لدراسة العلوم السياسية)، ملتقى البحث العلمي ، الجزائر،2018،ص. 03.
4. الفهداوي، فهمي خليفة ، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل'، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن،2001، ص. 32.
5. قرقاح، ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 2009-1989'، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوف و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص. 20
6. الخزرجي،ثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة '،دار مجدلاوي للطباعة ،عمان،2004، ص.28 .
7. سادة ،خليفة ، تحليل السياسات العامة كمدخل ، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة ، كلية الاقتصاد والادارة – قسم العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، ص. 06.
8. اندرسون،جيمس، ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة ،دار المسيرة،عمان،1999،ص. 82. [1].
9. جواد ، عباس ، صياغة السياسات العامة (اطار منهجي)، مجلة اهل البيت ، العدد 01 ، ص.159.

10. العنبكي، حميد حسن، عملية صنع السياسات العامة وتتضمن مراحل عديدة أهمها، محاضرات في مقياس قدرات النظم السياسية المعاصرة مرحلة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق ، 2017، ص. 04.
11. اوبعيش ، هجيرة ،تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات ، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، المجلد 05 ، العدد 02 ،2020 .
12. [1]ناصر الدوسري، تقييم السياسة العامة، الجمعة، 12 ديسمبر 2014، تم التصفح يوم : 2023/09/30:

https://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_80.html

13. الموند ،جبريال ، ترجمة هشام عبد الله ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضرنظرية ، دار الاهلية للتوزيع للنشر و التوزيع ، عمان ، 1997 .
14. ابرادشة، فريد ، السياسة العامة خصائصها، تصنيفاتها ومستوياتها، محاضرات في مقياس رسم السياسة العامة قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة 2021.
15. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22جوان سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 1شعبان 1432الموافق ل 3يوليو 2011.
16. القطب، إسحاق يعقوب ، "التطوير الإداري للمدن العربية"، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد ،10 أكتوبر 1983 .
17. بن عيسى، معمري ، إشكالية تنفيذ السياسات العامة المحلية في الجزائر- البلدية أنموذجا ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلد 08 العدد 01، جانفي 2022.
18. وزارة المالية ، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1434 ، الموافق لـ 21 فبراير 2013 ، المتضمن تحديد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية ، الجريدة الرسمية ، عدد 40 ، الصادر بتاريخ 04 اغسطس 2013 .

19. المرسوم رقم 73 / 136 ، يتعلق بتسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية ، الجريدة الرسمية ، عدد 67 ، الصادر بتاريخ 21 اغسطس 1973 .
20. مرسوم تنفيذي رقم 14 . 116 ، مؤرخ في 22 جمادى الأولى 1435 ، الموافق لـ 24 مارس 2014 ، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، الجريدة الرسمية ، عدد 19 ، الصادر بتاريخ 02 أبريل 2014 .
21. ساكري ، الصالح ، المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجيستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الحاج الاخضر باتنة ، 2008/2007.
22. محمد برابح ، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 01 جوان 2017.